

## نظرة حول مسار إصلاح المنظومة التعليمية في المغرب خلال العقد الأخيرين

أمام تزايد الانتقادات الموجهة للمدرسة العمومية ونتائجها ، وأمام الترتيب الدولي للمغرب بخصوص قضايا التعليم ، ورغبة في مواكبة المدرسة المغربية لمستجدات العصر ومتطلبات سوق الشغل ، أعلن الملك الراحل الحسن الثاني عن تكوين لجنة وطنية تضمنت أعضاء من الأحزاب الممثلة في البرلمان ، وأطر من الجامعات ومن المقاولات المغربية وانكبت انجاز وثيقة أساسية شكلت الأرضية المتوافق حولها من أجل الشروع في إصلاح المنظومة التربوية والنظام التعليمي وعرفت هذه الوثيقة باسم **الميثاق الوطني للتربية والتكوين** ، الذي شكل منعطفاً في تاريخ المدرسة المغربية بطموحه الكبير واستناده على المقاربة التشاركية ، والمرجعيات التربوية المعاصرة ، و المرجعيات الحقوقية الخاصة بالطفل والمرأة ، وحقوق الإنسان بصفة عامة بما في ذلك الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

و قد جاءت الدعامة الأولى من الميثاق مركزة على تعميم تعليم جيد في مدرسة متعددة الأساليب وركزت الدعامة الثانية على التربية غير النظامية ومحو الأمية.

وانطلاقاً من نهاية التسعينات وبعد التوافق حول الميثاق تم تحديد العشرية الأولى من القرن الحالي كعشرية وطنية لانطلاق البرنامج الإصلاحي وتنفيذه، مما أعطى دينامية جديدة بدأت بانكباب الوزارة على أجراء مقتضيات الميثاق حيث تم إصدار ترسانة من التشريعات والقوانين والقرارات التنظيمية ..وتم الشروع في تجديد البرامج والمناهج انطلاقاً من رؤية جديدة للعملية التعليمية . ونفس الشيء بالنسبة للكتب المدرسية ، وعلى صعيد آخر فقد أصدرت قرارات تتعلق بتوسيع تدرّس الأطفال والاهتمام بالفتيات في العالم القروي ، كما أنجزت العديد من العمليات التي تهم القضاء على الأمية وتمت الدعوة إلى الانفتاح على مختلف الشركاء من أجل دعم البرنامج الإصلاحي والانخراط في عملياته

و فعلا فقد تزايد عدد المستفيدين والمستفيدات والمتعلقة بتطور نسبة التمدرس ما بين سنتي 2000 و 1996 إلى 20 / سنة 2005 .

ويمكن تقديم أهم المعطيات المرقمة المتعلقة بتطور نسبة التمدرس ما بين سنتي 2000

و 2008 كما يلي:

- نسبة تمدرس الفئة العمرية ما بين 6 و 11 سنة : انتقلت من % 79,1 إلى % 94 على الصعيد الوطني ومن % 69,2 إلى % 92,9 بالمجال القروي؛
- نسبة تمدرس الفئة العمرية ما بين 12 و 14 سنة : انتقلت من % 58,1 إلى % 74,9 على الصعيد الوطني ومن % 34,4 إلى % 53,8 بالمجال القروي؛
- نسبة تمدرس الفئة العمرية ما بين 15 و 17 سنة : انتقلت من % 35,4 إلى % 48,9 على الصعيد الوطني ومن % 9,6 إلى % 20,9 بالمجال القروي.

وفي غمرة العمليات الإصلاحية تم الإعلان عن تشكيل المجلس الأعلى للتعليم كمؤسسة دستورية لها مسؤولية في تتبع قضايا التعليم بالبلاد وتقديم المقترحات من أجل النهوض به .

وبعد مرور أكثر من ست سنوات على الشروع في البرنامج الإصلاحي ، أصبح هذا الأخير محط انتقادات وتقييم من طرف الجميع خاصة مع استمرار ضعف البنيات التحتية وهشاشتها بالمؤسسات التعليمية ، وتوقف العديد من الداخليات عن العمل بسبب رداءتها ، مع استمرار ظاهرة التسرب والهذر ..أصبحت مسألة تجديد مسار الإصلاح التربوي تطرح نفسها لعدة أسباب أذكر منها :

- صدور التقرير السادس لبنك الدولي لسنة 2007 والذي سمي " بالطريق المسلك " وهو التقرير الذي وضع المغرب في مرتبة متدنية بخصوص وثيرة إصلاح التعليم
  - في 12 أكتوبر 2007 ألقى جلالة الملك محمد السادس خطابا أمام أعضاء البرلمان أشار فيه الى وضعية التعليم بالبلاد ودعي إلى وضع برنامج استعجالي من أجل تسريع وثيرة الإصلاح خلال الأربع سنوات القادمة ...
  - في سنة 2008 أصدر المجلس الأعلى للتعليم تقريره السنوي الأول حول حالة المدرسة المغربية وآفاقها
- في ظل هذا السياق انكبت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ، على إعداد خطة عمل من أجل إعطاء نفس جديد للإصلاح وتسريع وثيرة انجازه ، وهي الخطة التي عرفت **بالمخطط الإستعجالي** "من أجل نفس جديد لإصلاح منظومة التربية والتكوين "، وهو برنامج استند في شموليته إلى الميثاق الوطني للتربية والتكوين واعتمد منهجية جديدة وبرامج مضبوطة مع تحديد واضح للموارد المالية والبشرية التي يحتاجها الإنجاز

وتضمنت النسخة الأولى من البرنامج أربع مجالات للتجديد هي :

- 1 - التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم الى غاية 15 سنة من العمر
  - 2 - حفزا لمبادرات والامتياز في الثانوية التأهيلية والجامعة والتكوين المهني.
  - 3 - المعالجة الملحة للإشكاليات الأفقية الحاسمة لمنظومتنا التربوية.
  - 4 - توفير الموارد اللازمة للنجاح.
- وقد تبلورت هذه المجالات إلى مشاريع بلغت في المرحلة الأولى 23مشروعا أضيفت لها فيما بع مشاريع أخرى

وعلى سبيل المثال فقد وضعت للمجال الأول حوالي 10 هي:

- تطوير التعليم الأولي.
- توسيع العرض التربوي للتعليم الإلزامي.
- تأهيل المؤسسات التعليمية.
- تكافؤ فرص ولوج التعليم الإلزامي.

- محاربة ظاهرتي التكرار و الانقطاع عن الدراسة.
- تنمية مقاربة النوع في منظومة التربية والتكوين.
- إنصاف الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- التركيز على المعارف والكفايات الأساسية.
- تحسين جودة الحياة المدرسية.
- إرساء مدرسة النجاح.

نفس الشيء نجده بخصوص المجالات المتبقية التي يمكن الرجوع إلى تفاصيلها عند الحاجة ، وهكذا تميز البرنامج الإستعجالي بالدقة في وضع المشاريع وتحديد المسؤوليات مع تحديد لمجالات التدخل وتوضيح لمخططات العمل والتركيز على أهمية توفير الموارد المالية والبشرية وه الأمر الذي لم تتم مراعاته في المرحلة الأولى لانطلاق البرنامج الإصلاحي ، كما تميز البرنامج الإستعجالي بتحديد سقف زمني للإنجاز حدد في المرحلة الأولى بين 2009-2011 كما تم توفير غلاف مالي هام قصد التنفيذ.

تركز العمليات المسطرة لاستكمال مختلف أورش الإصلاح حول المحاور الأساسية الثلاثة

التالية:

- التحقيق الفعلي لتعميم التمدرس وإجباريته حتى نهاية التعليم الإعدادي مع التركيز على
- محاربة ظاهرة التكرار والهذر المدرسي والأخذ بعين الاعتبار مقاربة" النوع "واندماج التلاميذ ذوي الحاجات الخاصة؛
- تشجيع روح المبادرة والتفوق على مستوى التعليم الثانوي والتعليم العالي وتشجيع التوجه نحو الشعب العلمية في أفق تكوين 15.000 مهندس ابتداء من سنة 2012 و 3.300 طبيب ابتداء من سنة 2020 موازاة مع تكثيف البحث العلمي؛
- الرفع من المردودية الداخلية والخارجية للنظام التعليمي عبر تحسين جودة تكوين الأطر البيداغوجية والرفع من مهنتها وتحديث آليات التتبع والتقييم واستكمال ورش اللامركزية والتركيز ووضع نظام فعال للإعلام والتواصل.
- ورغم الميزانية الهامة التي خصصت لهذا البرنامج الإستعجالي والتي تقدر بحوالي 43 مليار درهم انعكست بشكل كبير على الميزانيات الجهوية للأكاديميات؛ فان هناك العديد من الصعوبات التي تعترض نجاح مجموعة من مشاريعه ، ومنها على الخصوص:
- قلة الموارد البشرية وضعف تكوينها ، خاصة مع الفراغ الذي خلفته المغادرة الطوعية ولجوء الوزارة إلى التوظيف المباشر أو الإستعانة بأشخاص تمت إحالتهم على المعاش.
- إشكالية الحكامة في تدبير الواقع التربوي وفي إسناد المشاريع والمسؤوليات والمهام الإدارية والتربوية ،
- بعض النقابات التي انتقدت الطريق التي وضع بها المخطط دون إشراك كافة المعنيين بالشأن التربوي....

الأمر الذي يتطلب الإبداع والتجديد في أساليب العمل والعقليات مع تطوير الكفاءات، والانفتاح على مختلف الفاعلين والشركاء، وتعبئة الجميع من أجل تحقيق مشاريع البرنامج وتوفير تعليم جيد للجميع.

يبلغ الغلاف المالي الإجمالي المرصود لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي برسم سنة 2010 ما قدره 49.419.474.000 درهم خصص منها لنفقات الموظفين 36.344.422.000 درهم؛

أما فيما يتعلق بالتربية غير النظامية، فقد بلغ عدد المستفيدين برسم سنة 2008 ما يناهز 200.078 منهم 166.901 استفادوا من الدعم البيداغوجي و 33.177 قاموا بتتبع برنامج الفرصة الثانية.

وقد ارتفع عدد مراكز التكوين المخصصة لبرنامج الفرصة الثانية إلى 1.099 مركزا سنة 2009 منها 518 بالعالم القروي كما وصل عدد الجمعيات التي تعمل في الميدان في إطار الشراكة إلى 254 جمعية.

وبخصوص برنامج محاربة الهذر المدرسي الذي يتم إنجازه في إطار تشاركي مع 33 جمعية، تمكن 6.931 تلميذا من الاستفادة من دعم دراسي يقوم بتأطيره ما يناهز 242 منشطا.

وستعرف سنة 2009، 2010 انطلاق برنامج محاربة ظاهرة التكرار والانقطاع عن الدراسة المندرج في إطار البرنامج الإستعجالي للتربية والتكوين. ويتضمن البرنامج إضافة إلى عملية التوعية إحداث نظام لتتبع الغياب والهذر المدرسي وإعداد وسائل بيداغوجية وكذا تنمية الشراكة مع الجمعيات في مجال الدعم البيداغوجي، كما يستهدف برنامج عمل القطاع برسم سنة 2010 ما يناهز 240.000 طفل انقطعوا عن الدراسة قصد الاستفادة من برنامج التربية غير النظامية إما في إطار برنامج الفرصة الثانية أو برنامج محاربة الهذر المدرسي.